الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

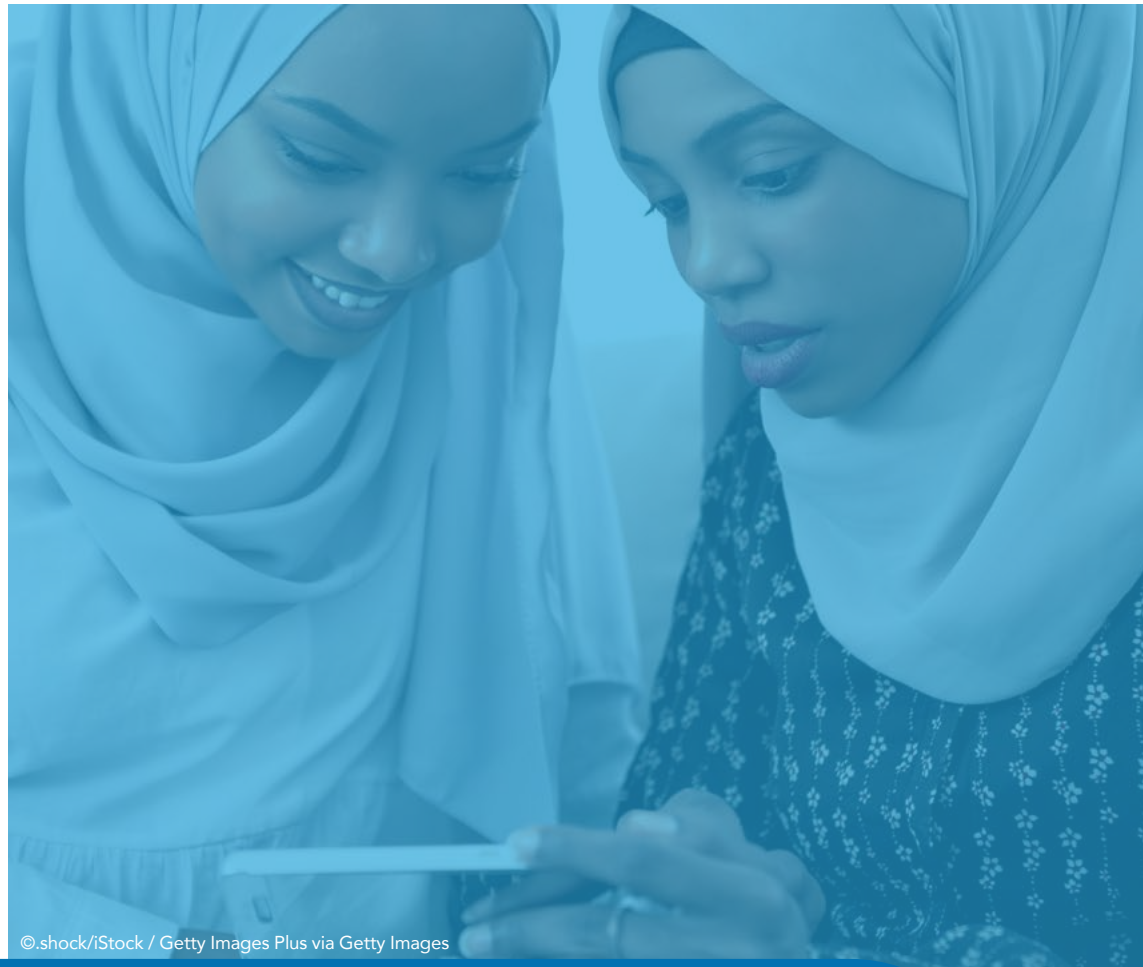

©.shock/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

المصفوفة القطرية 2024
السودان

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدَّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

لم ينضم السودان إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). في عام 2019، أعلنت وزارة العدل في الحكومة الانتقالية السودانية عن نيتها التصديق على اتفاقية سيداو.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللّغة أو العقيدة الدينية أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي أو أي سبب آخر.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يذكر الدستور القانون العرفي كمصدر للقانون.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتطرق الدستور إلى مرتبة الفقه الإسلامي ومبادئ الشريعة في حال تعارضها مع الأحكام الدستورية، ولم يحدد من خلال نص واضح مرتبتها بالنسبة إلى الدستور.

هل تحدِّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نظم العدالة غير الرسمية (الأعراف) حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

توجد في السودان محاكم قبلية لكن لا ينظم ولايتها أي تشريع.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

يتناول الدستور الانتقالي أشكال التمييز المحظورة (بما في ذلك التمييز على أساس الجنس) ولكن لا يوجد قانون عام يحظر أو يفرّق بين التمييز المباشر وغير المباشر على أساس نوع الجنس.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

وَضعت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وهي الآلية الحكومية المسؤولة عن التنسيق بين الفاعلين الأساسيين للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس في السودان، مسودة السياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة بين 2017 و2032.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

لا تتضمن الميزانية تعهدات لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد المرأة.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى المعلومات والخدمات والسلع كافة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصِّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

توجد استراتيجية أو خطة عمل وطنية ذات صلة غير أنها لا تغطي سوى بعض جوانب المعلومات والخدمات واللوازم المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولا توجد ميزانية محددة مخصصة لها، على صعيد الموارد المالية والبشرية والإدارية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

تُقدَّم المساعدة القانونية في المسائل الجنائية بموجب الدستور، الذي يؤكد حق أي شخص متهم بارتكاب جريمة في الحصول على الدفاع والمساعدة القانونية، ويتجلى هذا الحق أيضاً في المادة 135 من قانون الإجراءات الجنائية الذي يؤكد على حق المتهم في الدفاع والمساعدة القانونية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

لا يوجد حكم في القانون بشأن تقديم المساعدة القانونية في المسائل المدنية/الأسرية، غير أنه توجد إدارة متخصصة للمساعدة القانونية في وزارة العدل، تقدم المساعدة القانونية في المسائل الجنائية والمدنية والأسرية للمتقاضين المعسرين، وتعطي أولوية خاصة للنساء والأطفال.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لا يوجد تشريع يشير إلى الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في طلب للحصول على جواز السفر؟

تمنح المادة 6 من قانون جوازات السفر والهجرة لعام 1994 الرجال والنساء حقوقاً متساوية في التقدم بطلب للحصول على جواز سفر.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

تمنح المادة 27 من قانون السجل المدني لعام 2011 الرجال والنساء حقوقاً متساوية في الحصول على بطاقة هوية شخصية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

ليس مطلوباً من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو من زوجها أو غيره من أفراد الأسرة قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية. تمنح جميع التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً على قدم المساواة مع الرجل في متابعة الإجراءات القانونية والشروع فيها.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا تتمتع المرأة بنفس الحق الذي يتمتع به الرجل في بعض الأمور الأسرية، وتنص المادة 3 من قانون السجل المدني لعام 2011 صراحة على أن رب الأسرة هو إما الزوج لزوجته أو زوجاته، أو الأب للأطفال غير المتزوجين، أو الشخص الذي تعيّنه المحكمة بعد وفاة الزوج أو الأب. ويتجلّى ذلك أيضاً في أحكام القانون

التي تنص على أن الزوجة تأتي بعد زوجها في التسلسل الهرمي لتسجيل الولادات بوصفها جهة مخولة بالإبلاغ عن ولادة الطفل.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

تحمل شهادة المرأة في المحكمة نفس الوزن الإثباتي الذي تحمله شهادة الرجل في معظم الحالات على الرغم من وجود استثناءات هامة.

في المسائل المدنية والتجارية، تتساوى شهادة المرأة والرجل أمام القانون والمحكمة. وتعتمد جميع القوانين ذات الصلة لغة لا تفرق بين الرجل والمرأة في تحديد الشروط المتعلقة بالشهود وشهاداتهم واللوائح التظيمية ذات الصلة. وتميز القوانين الشخصية/الأسرية والجنائية ضد المرأة من خلال أحكامها الصريحة بشأن اشتراط شهادة الرجل في العديد من قضايا الحدود، أو باشتراط شهادة امرأتين عن كل رجل. على سبيل المثال: يتطلب إثبات الزنا بموجب القانون شهادة أربعة رجال، وفي حالات أخرى يتم اشتراط شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، أو أربع نساء.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

يمكن للمرأة إبرام العقود مثلما يبرم الرجل العقود.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

تؤكد المادة 60 من الدستور الانتقالي لعام 2019 على حق التملك، وثمة نظام تشريعي للملكية يؤكد على تساوي الرجل والمرأة في حق التملك والوصول للأملاك والتحكم فيها، سواء كانت ممتلكات شخصية أو جماعية أو عائلية.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

لا توجد قيود قانونية خاصة بنوع الجنس على تسجيل المرأة للأعمال التجارية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

لا تفرض التشريعات التي تنظم تعيين موظفي الخدمة المدنية والقضاء والنيابة العامة والانتخابات البرلمانية أي قيود على حق المرأة في شغل المناصب العامة والسياسية.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

ينص الدستور الانتقالي على تخصيص ما لا يقل عن 40 في المائة من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي للنساء. وينص قانون الانتخابات الوطنية لعام 2008 على حصة نسبتها 25 في المائة يتعين تعديلها في ضوء الدستور الانتقالي الجديد.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

لا يتضمن قانون الانتخابات أحكام صريحة مباشرة بشأن العنف ضد المرأة في السياسة/الانتخابات، لكنه يحتوي على أحكام عامة تجرِّم أعمال العنف أو التهديد بالعنف ضد أي شخص في العملية الانتخابية، والتحرش الجنسي، والاختطاف، والترهيب، والإضرار بالممتلكات الخاصة.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

لا يوجد قانون عنف أسري ذا علاقة.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

لا يوجد قانون عنف أسري ذا علاقة.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

لا يوجد قانون عنف أسري ذا علاقة.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

لا يوجد قانون عنف أسري ذا علاقة.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف يتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

لا توجد أحكام لتطبيق أوامر الحماية.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

لا يوجد حكم محدد في القانون الجنائي يسمح بتخفيض العقوبة المفروضة على مرتكبي ما يسمى بجرائم "الشرف".

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

في تموز/يوليو 2020 أجازت الحكومة الانتقالية في السودان قانوناً يُجرّم ختان الإناث، وجاء في نص المادة 141 المضافة إلى القانون الجنائي السوداني "يُعد مرتكِباً جريمةً كلُّ من يقوم بإزالة أو تشويه العضو التناسلي للأنثى ما يؤدي إلى ذهاب وظيفته كلياً أو جزئياً، سواء كان داخل أي مستشفى أو مركز صحي أو مستوصف أو عيادة أو غيرها من الأماكن. يعاقَب من يرتكب الجريمة بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة".

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

يعتبر الزنا جريمة بموجب المادتين 145 و146 من القانون الجنائي.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون إشتراط إثبات إستعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يجرّم القانون الجنائي المعدل في عام 2020 فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، عن طريق فعل ينتج عنه الإيلاج، وعن طريق استخدام القوة أو التهديد بها، أو الإكراه الذي يحدثه الخوف من استخدام العنف أو التهديد أو الاحتجاز أو الاضطهاد، أو الإغراء أو استخدام السلطة. وقد شدّد تعديل عام 2020 العقوبة لتصل إلى الحكم المؤبد.

هل يجرِّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

لا ينص القانون على تجريم الاغتصاب الزوجي على وجه التحديد. ويترتّب للزوج على زوجته حق الطاعة وعلى الزوجة تأدية واجباتها الزوجية.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يوجد في السودان قانون يسمح بزواج المغتصِب من الضحية.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

عُدِّل القانون الجنائي لعام 1991 في عام 2015 ليشمل التحرش الجنسي.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

يعاقب قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2007 على الأفعال التي تنتهك النظام العام والآداب العامة، مع تشديد العقوبة في حال

كانت هذه الأفعال تتعلق بحدث. كما يجرم القانون أي فعل ينتهك حرمة الحياة الخاصة لأي فرد (امرأة أو رجل) أو يشوه سمعتهم، غير أنه لا يحتوي على نص صريح ومباشر يستهدف تحديداً العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

هل يجرم القانون العمل بالجنس "البغاء"؟

تحظر المواد 154-156 من القانون الجنائي البغاء.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

في عام 2021، تمّ تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر في السودان، الذي أصبح يتضمن أحكاماً شاملة بشأن هذا الموضوع. وقد شدّد عقوبة الاتجار بالأطفال والنساء لتصل العقوبة القصوى إلى الإعدام.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

لا يتضمن قانون العمل حكماً يحظر التمييز على أساس الجنس في العمل.

ويؤكد الدستور على مبدأي عدم التمييز والمساواة بين الرجل والمرأة ويؤكد على حقوق المرأة في العمل، ولكنه لا يحظر صراحة التمييز بين الجنسين في العمالة.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

برغم من نص المادة 49 من الدستور الانتقالي لعام 2019 التي تنص على أن تضمن الدولة للمرأة حقوقاً متساوية في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية بما في ذلك المزايا المهنية، فإنّ قانون العمل لا يتضمن حكماً يحظر التمييز على أساس الجنس في العمل.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة في العمل ؟

لا يعترف قانون العمل لعام 1997 بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة. يعترف قانون الخدمة المدنية الوطني لعام 2007 بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، غير أنه يشير ضمنياً إلى أن العمل المتساوي يعتمد على نوع ممارسة هذا العمل وطبيعته وظروفه.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

توجد قيود قانونية محددة على أساس الجنس على العمل الشاق أو المهن المحددة ذات الطابع الخطير.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

توجد قيود قانونية على العمل الليلي على أساس الجنس. ويمكن للمرأة أن تعمل في مناوبات ليلية لأغراض تتصل بالمصلحة العامة بإذنٍ من لجنة العمل في منطقتها.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

ينص قانون التأمين الاجتماعي لعام 1990 وقانون التقاعد للخدمة المدنية الوطنية لعام 1993 على سن وشروط تقاعد مماثلة للعمال والعاملات.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم/هنَّ معاشاتهم/هنَّ التقاعدية؟

تؤكد المادة 32-أ من قانون التقاعد للخدمة المدنية الوطنية لعام 1993 على حقوق الأرامل (الزوج أو الزوجة) في الحصول على معاش شريكهم المتوفى. وتؤكد المادة 77 من قانون التأمين الاجتماعي لعام 1990 على حقوق الزوجة الأرملة أو الزوجات الأرامل في الحصول على معاش الزوج المتوفى، وحق الزوج الأرمل في الحصول على معاش زوجته المتوفاة فقط في حال كان غير قادر على العمل.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

لا يحظر قانون العمل بصفة محددة فصل المرأة بسبب الحمل.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع (ولادة) ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

تنص المادة 46 من قانون العمل على أنه يحق للعاملة الحصول على إجازة أمومة مدتها 8 أسابيع بأجر كامل. وهذا أقل من الفترة المعيارية التي حددتها منظمة العمل الدولية والبالغة 14 أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا ينص قانون العمل لعام 1997 وقانون الخدمة المدنية الوطنية لعام 2007 على إجازة أبوة.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

لا تتضمن قوانين العمل أي حكم بشأن توفير خدمات لرعاية الأطفال للعاملين في القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا يتضمن قانون العمل حكماً محدداً يحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، غير أن هذه الأفعال غير قانونية بموجب القانون الجنائي لعام 1991 (المادتان 151 و152).

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا توجد أحكام قانونية بشأن المطالبات/سُبُل الانتصاف المدنية للتصدي للاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي أو لمعاقبة أرباب العمل على فصل الموظف كردٍّ انتقامي.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

لا يشمل قانون العمل عاملات المنازل. يوفر قانون خَدَم المنازل لعام 1955 بعض الحماية من حيث عقود العمل والأجور والإجازات ومكافأة نهاية الخدمة.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

لا يوجد كيان عام يتلقى الشكاوى المتعلقة بالتمييز بين الجنسين في مجال العمل، ولكن يمكن الارتكاز الى الآليات القضائية والوطنية ذات الصلة بتلقي الشكاوى.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هو الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

قانون الأحوال الشخصية يتسم بعدم الوضوح بالنسبة للسن القانونية للزواج. وبرغم من نص المادة 215 من قانون الأحوال الشخصية التي تحدد على سن الرشد 18 عاماً. غير أن ثمة مواد أخرى تسمح بزواج الطفلات في بعض الحالات. حيث يسمح القانون بزواج الفتاة في سن العاشرة بشرط أن يتم الزواج في المحكمة.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

لا يعتبر الزواج دون السن القانونية باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

يتوجب على الزوج إعالة الزوجة وفقاً لقانون الأحوال الشخصية. وتدين الزوجة بالطاعة للزوج. وللرجل حق عقد الزواج بالطلاق من جانب واحد، فيما يحق للزوجة الطلاق لأسباب محددة. ويمكنها أيضاً التقدم بطلب للحصول على الخلع دون إتيان أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

هل يحظر القانون تعدد الزوجات؟

يُسمَح بتعدد الزوجات بموجب قانون الأحوال الشخصية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

الأب هو الوصي وهو مسؤول عن إعالة الأسرة مالياً.

مع العلم أنه في عام 2020، أُلغِيَت المادة 12 من قانون جوازات السفر والهجرة التي كانت تستوجب موافقة ولي أمر الطفل المرافق لوالدته، وتقديم شهادة استيفاء للسماح للطفل بمغادرة البلاد مع والدته.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم/هنَّ؟

بعد الطلاق، تستمر حضانة الأم لأطفالها حتى يبلغ عمر الأولاد سبع سنوات والفتيات تسع سنوات. وقد تفقد الأم الحضانة إذا تزوجت مرة أخرى ما لم تسمح لها المحكمة بالاحتفاظ بالحضانة تحقيقاً لمصلحة الطفل الفضلى.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

يؤكد الدستور الانتقالي لعام 2019 على حق الفرد في التنقل واختيار مكان إقامته، غير أن قانون الأحوال الشخصية يفرض بعض القيود على أساس نوع الجنس على حق المرأة في مغادرة مقر الزوجية، أو اختيار مكان العيش.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة، مع عدم وجود قيود على أنواع الوظائف التي يمكن للمرأة أن تشارك فيها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في السودان، وهي تعتمد نظام فصل الممتلكات بين الزوجين على أساس المساواة بينهما في امتلاك الممتلكات والوصول إليها والتحكم بها، أثناء الزواج وبعد الطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

يحدد قانون الأحوال الشخصية القواعد المتعلقة بالميراث للمسلمين حيث تتبع هذه مبادئ الشريعة. وللمرأة الحق في الميراث، ولكن في كثير من الحالات تحصل المرأة على أقل مما يحصل عليه الرجل. حيث تحصل البنات على نصف الحصة التي يحصل عليها الأبناء.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

الدوائر المتخصصة بشؤون الأسرة موجودة، ولكن لا يوجد حكم صريح وواضح في القانون بشأن نطاقها، إضافة لكونها لا تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

تنص المادة (45) من الدستور الانتقالي لعام 2019 على أن الطفل المولود لأم سودانية أو أب سوداني له حق غير قابل للتصرف في المواطنة والجنسية. لكن لم يتم إدخال التعديلات اللازمة على قانون الجنسية لتنظيم التمتع بهذا الحق.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا يمكن للمرأة أن تنقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتناول قانون الصحة العامة حق المرأة في الرعاية الصحية للأم، بغض النظر عن الحالة الزوجية ومن غير إذن طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتناول أي قانون أو لائحة تنظيمية مسألة الحصول على خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتناول أي قانون أو لائحة تنظيمية مسألة الحصول على الوسائل العاجلة لمنع الحمل.

هل الإجهاض المقصود قانونيّ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

يُسمح بالإجهاض لأسباب قانونية معينة (لإنقاذ حياة المرأة، أو للحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب، أو إذا كان الجنين

ميتاً بالفعل في الرحم) ولكن القانون ينص على توجيه تهم جنائية إلى النساء ومقدمي الرعاية الصحية بسبب الإجهاض غير القانوني المخالف للأسباب المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يتناول أي قانون أو لائحة مسألة الحصول على الرعاية بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

ما من قانون أو لائحة تنظيمية تنص على إدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية كعنصر من عناصر المناهج الدراسية الوطنية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

يوَفَّر اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة للنساء والحوامل، ولكن موافقة الوالدين مطلوبة في حال أراد المراهق الحصول على هذه الخدمات.